

بيان "مواطنة"

الجزائر 10/06/2018

اجتمع بتاريخ 06 جوان 2018 بمقر جيل جديد أصحاب الرسالة المفتوحة الموجهة لرئيس الجمهورية، و قد توسع الاجتماع إلى إطارات أحزاب الاتحاد من أجل التغيير و الرقي، نداء الوطن و جيل جديد.

و قد توصل الاجتماع لما يلي:

1- فيما يخص ردود الفعل عن الرسالة المذكورة أعلاه، و كما كان متوقعا، لم يسجل أي رد فعل رسمي للرد على المبادرة بل العكس، لتفادي خطر توسع الرفض لهذه العهدة، مارس النظام سياسة الهروب إلى الأمام من خلال محاولة خلق أزمة دبلوماسية مفتعلة تجاه مبادرة داعية للرسالة المذكورة.

و رغم كل ذلك فقد نالت الرسالة ردود فعل إيجابية من الرأي العام الوطني و الدولي، بحيث تداولها كل وسائل الإعلام بمختلف أنواعها في الداخل و الخارج و بكل اللغات.

و لهذا فإننا ندعو كل المواطنين و المواطنات لخلق مبادرات كل على مستواه للتعبير عن آرائهم و ذلك بكل الوسائل القانونية.

2- العمل على استمرارية المبادرة السياسية من خلال:

إعطاء الصبغة الدائمة للمبادرة نظرا للطلبات الملحة الواردة من العديد من المواطنين، من خلال الإعلان على خلق فضاء للتشاور و المبادرات العملية المستقبلية تحت تسمية مواطنة- ديمقراطية (مواطنة).

و تهدف هذه الصيغة إلى التغيير الحقيقي و الجاد الذي تحتاجه البلاد، من خلال تجنيد أكبر عدد ممكن من المواطنين لتغيير منظومة الحكم، و تحضير الظروف اللازمة بالطرق السلمية و الهادئة لمرحلة انتقالية تحافظ على البلاد و العباد.

بالطبع لا يمكن اختزال تغيير نظام الحكم في رحيل الرئيس، بل أن الجزائر تحتاج لإصلاحات سياسية و مؤسسية عميقة من شأنها إحداث قطيعة نهائية مع أسلوب الحكم و الإدارة الحالية.

إن تحقيق و إنجاح هذه القطيعة ينبغي أن تتبناه حركة واسعة تتعدى الأحزاب و الشخصيات الموقعة و المساندة إلى هبة وطنية جامعة ضمن رؤية واضحة و أهداف محددة.

و من ثمة، فإن الانتخابات الرئاسية 2019 حتى و إن كانت محطة مفصلية إلا أنها ستكون أداة فرز لإعادة تشكيل موازين القوى الجديدة و التي سيكون لها تأثير على مستقبل بلادنا.

3- هيئة التنسيق:

تم الاتفاق على إنشاء هيئة تنسيق قابلة للتوسع ستعمل على:

- تشخيص موضوعي و جاد للوضع العام للبلاد.
- إعداد ورقة طريق للإصلاحات السياسية بما فيها مشروع دستور.
- تحديد خطة عمل و رزقتها لإخراج البلاد من الأزمة.
- القيام بمبادرات عملية لمواصلة الضغط لمنع العهدة الخامسة.
- إعداد ميثاق شرف و قواعد عمل داخلية لفتح فضاء "مواطنة" لكل المواطنين و المواطنات.

4 - قررت هيئة التنسيق بالإجماع على إثر اجتماعها أن تكون الأستاذة زوييدة عسول الناطق الرسمي باسمها.

و من جهة أخرى، تندد هيئة التنسيق بالانحرافات الخطيرة للسلطة تجاه الحريات عموما، و حرية التعبير على وجه الخصوص إذ مازال صحفيون يقبعون في السجون منذ أشهر دون محاكمة، أو فرض عقوبات جد قاسية في حقهم مقارنة مع التهم المتابعين من أجلها، و آخرون تم حجزهم لدى مصالح الأمن رغم كونهم شهودا سيما في قضية المخدرات الأخيرة المحجوزة بميناء وهران.

إن تعنت السلطة و رفضها الحوار مع الشركاء الاجتماعيين لاسيما المضربين منهم، و قمعهم في كل جهات الوطن يدل على طبيعة النظام التسلطية و عدم احترامه للحقوق و الحريات الدستورية.

و عليه، فإن هيئة التنسيق تحذر من التماهي و رفع سقف القمع ضد كل من يرفض سياسة الأمر الواقع. و تحمل السلطة الحالية تبعات أي انقلاط في الوضع.

الموقعون:

عبد الغني بادي، أحمد بن بيتور، علي بن واري، سعد بوعقبة، أميرة بوراوي، صالح دبو، سفيان جيلالي، زبيدة عسول، فريد مختاري، زهير رويس، اسماعيل سعيداني، عز الدين زعلاني، نزييم لارباس، عقربي بشير، لخضر أمقران، حبيب براهيمية، أمين عريب.

عن هيئة التنسيق، الناطق الرسمي

زوييدة عسول